الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/53/135
2 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٨٨ و ٩٣ من القائمة الأولية*

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة تيمور الشرقية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

١ - يُهدي الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويتشرف بأن يوجه نظره إلى المعلومات التي قدمتها البعثة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ (A/52/152)، وفقا لما تقتضيه المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تزال أحكامها سارية المفعول.

٢ - وحيث أن حكومة البرتغال لا تزال كما كانت في السنوات السابقة، ممنوعة بحكم الأمر الواقع من ممارسة مسؤولياتها عن إدارة إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، بسبب احتلال بلد ثالث لهذا الإقليم بصورة غير شرعية مما يمنع شعبه من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير، فإنها لا تزال عاجزة عن تقديم المعلومات المطلوبة بشأن ذلك الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. ومع ذلك تود حكومة البرتغال أن توجه الانتباه إلى ما يلي:

ما زالت ترد تقارير من مصادر مختلفة، منها منظمات غير حكومية موثوقة مثل منظمة العفو الدولية وهيئة مراقبة حقوق الإنسان فضلا عن وزارة خارجية الولايات المتحدة عن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، بدرجة تثير أشد مشاعر القلق.

* A/53/50.

١ - السجناء السياسيون

٣ - دعا الرئيس نيلسون مانديلا، في تموز/يوليه ١٩٩٧، إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين، وخاصة زانانا غوسماو الذي التقى به خلال زيارته إلى إندونيسيا في أوائل ذلك الشهر. وشدد السيد مانديلا على أنه "لن يتسن تطبيع الحالة في تيمور الشرقية ما لم يطلق سراح الزعماء السياسيين بمن فيهم زانانا غوسماو". ورغم هذه الإشارة السياسية القوية من أحد الزعماء العالميين الأكثر احتراما وشعبية، فإن الحكومة الإندونيسية لم تفعل شيئا في هذا الاتجاه.

٤ - علاوة على ذلك، ما زال التيموريون الشرقيون يتعرضون للاضطهاد لتعبيرهم عن معتقداتهم بطريقة سليمة. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن "ما لا يقل عن ١٨ من سجناء الاستنكاف الضميري التيموريين الشرقيين حكم عليهم بالسجن خلال عام ١٩٩٧" وبالاستناد إلى هذه المنظمة، فإن "الانخفاض في هذا العدد عن السنوات السابقة يخفي اتجاها آخر يتمثل في تزايد عدد الاحتجازات التعسفية لفترات قصيرة".

٢ - عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية

٥ - سجل في عام ١٩٩٧، نمط من عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية الواسعة النطاق في كافة أنحاء الإقليم إثر الاضطرابات المدنية وتزايد نشاط المقاومة المسلحة. "ويمكن أن يكون الاعتقال في تيمور الشرقية تعسفيا بطرق مختلفة عديدة. إذ يمكن أن يكون تعسفيا لأن الذين يقومون بعملية الاحتجاز والاعتقال غير مأذون لهم بالقيام بذلك بموجب القانون الإندونيسي. ويمكن أن يكون تعسفيا لأنه لا يستظهر أمام الأشخاص المعتقلين بأية أوامر ولا يعطون أسبابا لاحتجازهم، وتكون فرص حصولهم على خدمات محامين محدودة للغاية. ويمكن أن يكون تعسفيا لأنه لا يقوم إلا على أساس معلومات يتم الحصول عليها بالتعذيب أو بضروب إكراه أخرى. ويمكن أن يكون تعسفيا لأن القانون ذاته الذي يحتجز بموجبه المعتقلون يرد بعبارات واسعة النطاق إلى درجة أن تطبيقه يُشكل انتهاكا للحق في حرية التعبير أو التجمع". (هيئة مراقبة حقوق الإنسان/آسيا؛ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المجلد ٩، العدد ٩ جيم). وقد أكدت ذلك وزارة خارجية الولايات المتحدة التي أفادت أن "الوحدات العسكرية في تيمور الشرقية تقوم بانتظام بعمليات اعتقال للمدنيين لاستجوابهم؛ ويحتجز معظمهم في مراكز اعتقال عسكرية خارجة عن القانون، غالبا دون إخطار الأقارب، وتُساء معاملتهم لعدة أيام ثم يُطلق سراحهم".

٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، أدت أربعة أيام من الاضطراب المدني في فيكيكي إلى احتجاز أكثر من ١٠٠ شخص. ونقلت صحيفة جاكرتا بوست أن الحادثة بدأت عندما هاجمت مجموعة من الشباب المناصرين للاندماج مجموعة من الناشطين في الكنائس. واستمرت المعارك أربعة أيام قبل أن يتدخل العسكريون. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن نائب رئيس الشرطة في تيمور الشرقية، العقيد أتوك ريسمانتو قوله إن ما مجموعه ١٠٩ أشخاص احتجزوا ويجري استجوابهم لتحديد من يُصبح منهم مشتبها فيه في القضية. وبالاستناد إلى منظمة العفو الدولية، أفرج فيما بعد عن ١٠٥ أشخاص تعرض العديد منهم للتعذيب أو لسوء المعاملة في الاحتجاز (منظمة العفو الدولية، ASA/21/06/97؛ و ASA/21/07/97). وقال رئيس الشرطة، العقيد

يوسف محرم، إن أربعة أشخاص "ممن شاركوا في أعمال التخريب يجري استجوابهم ويشتبه في أنهم تسببوا في الحادث". ولم تقدم أية معلومات عن أسمائهم أو عن مكان وجودهم.

٧ - وبالاستناد إلى منظمة العفو الدولية، اعتقل عدد من الأشخاص يصل إلى ٤٨ شخصا بالاقتران بمظاهرة سلمية قام بها تيموريون شرقيون حاولوا الاجتماع بالممثل الخاص للأمين العام أثناء زيارته إلى ديلي يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٧. وقد مُنع العديد منهم في الأول من الحصول على العلاج الطبي ومن الاتصال بأسرهم. وقد عومل معظمهم معاملة سيئة شملت الضرب من قبل قوات الأمن (منظمة العفو الدولية؛ ASA/21/17/97؛ و ASA/21/18/97).

٨ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٧، وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الاندونيسية وفي الفترة التي تلتها مباشرة، جاء الرد على تزايد أنشطة المقاومة المسلحة في شكل عملية عسكرية مكثفة بدأت في كافة أنحاء تيمور الشرقية استهدفت على ما يبدو أفراد الجبهة السرية والمقاومة المسلحة التيمورية الشرقية. وبالاستناد إلى هيئة مراقبة حقوق الإنسان، قامت فرق عسكرية بصورة منظمة بلم أعداد كبيرة من الأشخاص، واعتقلتهم لأيام أو أسابيع في بعض الأحيان، بدون أمر إيقاف أو اعتقال، مع تخويفهم أو تعذيبهم حتى يستطيع الجيش الحصول على معلومات عن المشتبه فيهم المحتملين. وادعت السلطات العسكرية أن أكثر من ١٠٠ شخص احتجزوا في هذه العمليات، وخاصة في ديلي وفي مقاطعة باوكاو. ولم تتح لهم عموما فرص الحصول على خدمات محامين أو الاتصال بأسرهم. ويسود أيضا شعور بالقلق من أن رد فعل قوات الأمن الاندونيسية على الهجومات "قد اتسع ليشمل أكثر من الأشخاص المسؤولين بصفة مباشرة وقد يكون أسفر عن احتجاز أشخاص لم يشاركوا إلا في أنشطة سلمية مناصرة لاستقلال تيمور الشرقية" (منظمة العفو الدولية، ASA/21/41/97).

٩ - وقد خلص الفريق العامل المعني بالاعتقالات التعسفية التابع للجنة حقوق الإنسان، في رأي قدمه في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، إلى أن اعتقال ٢١ من التيموريين الشرقيين المدانين من أجل أعمال الشغب التي اندلعت في باوكاو يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان تعسفيا لأن السلطات تجاهلت عدة حقوق أساسية للمشتبه فيهم، بما في ذلك افتراض البراءة، والحق في محام يختاره الفرد والحق في ألا يرغم الفرد على الاعتراف بالذنب.

١٠ - وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، على الساعة الرابعة صباحا، احتجز ٨ تيموريين شرقيين عندما هاجم أفراد من الجيش الاندونيسي بيتا التقوا فيه في اجتماع للمقاومة السرية. وما زال أربعة منهم، وهم مارسال غوتيريس، وباسيليو مندونسا، ومانويل سارمينتو، وانطونيو فريتاس، رهن الاعتقال في انتظار المحاكمة، وأخذ الآخرون إلى سجن بيكورا، ولكن من غير المعروف ما إذا كانوا رهن الاعتقال حتى الآن . ويمكن أن يقي مسك سجلات عامة مركزية تضم أسماء جميع المعتقلين ومكان اعتقالهم من خطر التعذيب أو "الاختفاء"، وخاصة إذا كانت متاحة للمحامين، وللأقارب ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٣ - استخدام القوة المفرط من قبل قوات الأمن

١١ - لوحظ في مناسبات شتى نمط من العنف وسوء المعاملة من جانب أفراد الشرطة والجيش في التعامل مع المظاهرات السلمية أو الاضطرابات المدنية، بما في ذلك عمليات الضرب وإطلاق النار والاحتجاز والاعتقال التعسفيين.

١٢ - وفي ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٧، اجتمع متظاهرون، أثناء زيارة الممثل الخاص للأمين العام إلى ديلي، خارج فندق ماكهوتا الذي كان يُقيم فيه، في محاولة للإعراب له عن مشاغلهم. وبالاستناد إلى التقارير، فقد بدأت المظاهرة بطريقة سلمية ولكن قوات الأمن فرقتها بالعنف.

١٣ - وفي ٢٩ آذار/ مارس، نقلت وكالة رويتر نتائج التحقيق الأولي الذي أجرته اللجنة الوطنية الاندونيسية لحقوق الإنسان في هذه الحادثة. وأدانت اللجنة، بعد أن زارت المعتقلين بسجن بيكورا والمحتجزين في مستشفى عسكري، درجة الوحشية وأكدت أن ما مجموعه ٣٧ متظاهرا تعرضوا للضرب: "فقد كانوا منفوخي العينين والفم والظهر والصدر. ولم يتناول بعضهم طعاما منذ أربعة أيام لأنهم لم يكونوا قادرين على ذلك نتيجة للضرب".

١٤ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اندلعت مواجهة بجامعة تيمور الشرقية في ديلي، بين طلاب وأفراد من قوات الأمن. وعلم أن ٥ شبان على الأقل أصيبوا بجروح من جراء إطلاق النار، رغم أن قوات الأمن تدعي أنها لم تستخدم سوى طلقات تحذيرية في الهواء. وبالاستناد إلى مركز حقوق الإنسان لتيمور الشرقية، احتجز ١٦ طالبا بعد المواجهة مباشرة. وأنزلت الشرطة عنوة واحدا من الطلاب، أصيب بجرح في عنقه مهدد للحياة، من مركبة تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد دفع هذا العمل الوحشي الذي يتسم بازدراء صارخ للدور الإنساني للجنة، بالمنظمة إلى تقديم احتجاج رسمي إلى السلطات الاندونيسية (ICRC News, 97/46). ورغم أن السلطات الإندونيسية اعترفت بالحادثة، فقد عومل تصرف قوات الأمن وكأنه أمر ليس ذا أهمية.

١٥ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعلنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا عن نتائج تحقيق أولي أجرته في الحادثة. وبالاستناد إلى وكالات رويتر للأنباء، فقد ذكرت اللجنة أنه "استنادا إلى المعلومات المستقاة من مصادر رسمية ومصادر موثوقة، فقد اتضح أنه ارتكبت أعمال عنف انتهكت فيها حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أصيب طلاب بجروح من جراء إطلاق النار عليهم، وكسرت أسنانهم، وانتفخت وجوههم وأصيبت برضوض نتيجة للضرب".

٤ - التعذيب

١٦ - يتعرض التيموريون الشرقيون الذين تحتجزهم قوات الجيش والشرطة للتعذيب وسوء المعاملة بصورة منتظمة ويحرمون بشكل روتيني من الحصول على خدمات محامين وعلى العلاج الطبي أو من الاتصال بأسرهم. ويكون الخطر أكبر عندما لا يكشف عن هوية المحتجزين وعن مكان اعتقالهم وقبل

توجيه تهمة رسمية إليهم بارتكاب جناية. وبالاستناد إلى هيئة مراقبة حقوق الإنسان، فإن "التعذيب، وخاصة بالتعريض للصدمات الكهربائية، وكذلك بوسائل متنوعة أخرى مثل عصي الروتان، والأنابيب المعدنية والكابلات الكهربائية، أسلوب معتاد في الاستجوابات" (هيئة مراقبة حقوق الإنسان؛ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المجلد ٩ العدد، ٩ جيم).

١٧ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، احتجز ستة أشخاص في منطقة ناسوتا من قرية اولميرا، وأخذوا إلى مركز القيادة في مقاطعة ليكويكا لاستجوابهم. وتعرض بعض الرجال للصدمات الكهربائية وأفيد أن أحدهم، ناتالينو سواريس، أرغم على الموافقة على أن يصبح مخبرا للجيش. وأطلق سراحهم في اليوم التالي (هيئة مراقبة حقوق الإنسان/آسيا؛ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المجلد ٩، العدد ٩ جيم).

١٨ - وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٧، احتجز فريق مشترك بين القوات الخاصة الإندونيسية، الكوباسوس، وميليشيا الشباب، الغارداباسكي، فيسينتي دا كوستا بشبهة أن له اتصالات برجال العصابات. وأفيد أنه تعرض للتعذيب بالسجائر المشتعلة في مركز الكوباسوس رقم ١ قبل إطلاق سراحه يوم ٢٨ آذار/ مارس وعلى جسمه آثار الحرق (هيئة مراقبة حقوق الإنسان/آسيا؛ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المجلد ٩، العدد ٩ جيم).

١٩ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، احتجز ٥ تيموريين شرقيين في قرية ميتاغو بتهم إجراء اتصالات برجال العصابات. وأخذوا إلى مقر قيادة الشرطة في بازار تيتي حيث تعرضوا للضرب بأعقاب البنادق وللصدمات الكهربائية (هيئة مراقبة حقوق الإنسان/آسيا؛ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المجلد ٩ العدد ٩ جيم).

٢٠ - واحتُجز لويس أفونسو، وهو طالب يبلغ ١٩ سنة من العمر، بشبهة تورطه في ضرب أحد موظفي الاستخبارات فضلا عن قائد الشرطة المقدم بينو كيلابونغ، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، إثر عودة الأسقف بيلو إلى الوطن بعد أن استلم جائزة نوبل للسلام. وقد احتُجز بدون أمر وأخِذ إلى مقر قيادة الشرطة بالمقاطعة. وطُلب منه أثناء الاستجواب أن ينزع ثيابه وبدأ المستجوبون في تعذيبه إلى أن ذكر اسم كل شخص أمكنه استحضاره ممن شاركوا في الحادثة. وحسب أقوال محاميه، فقد ضُرب على رأسه بكرسي لَدائني كما وضِع رأسه في كيسي لَدائني وأحرقت أعضاؤه التناسلية بالسجائر المشتعلة. وقُطعت أظافر إبهامه وإصبعا ساقيه الكبيران (هيئة مراقبة حقوق الإنسان/آسيا؛ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المجلد ٩ العدد ٩ جيم).

٢١ - وأفيد أن ثمانية من التيموريين الشرقيين، الذين اعتُقلوا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في ديلي وسيميرانغ، والذين يُدعَى أنه كانت في حوزتهم متفجرات، تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب، بما في ذلك الصدمات الكهربائية. وتعرض أحدهم، كوستانسيو دوس سانتوس، لقطع اثنين من أصابعه (منظمة العفو الدولية UA؛ ASA 21/80/97).

٢٢ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اعتقل أفراد من وحدة الاستخبارات الخاصة سابينو باربوسا خيمينيس فيديلي. ويُعتقد أنه أخِذ إلى مقر الشرطة. ويُدعى أنه متهم بكونه أحد أفراد المقاومة السرية التيمورية الشرقية. وأفادت مصادر أنه أخِذ يوم احتجازه إلى مركز للتعذيب في كولميرا، ديلي حيث تعرض للصدمات الكهربائية وأحـــرق بالسجائر، وقطِـــع بشفرات الحلاقة ونزعت أظافر أصابعه (لجنة حقوق الإنسان لتيمور الشرقية، المرجع UA 27/97).

٢٣ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، احتجز أفراد من اللواء المتنقل إليزيو بنتو غوتيريس سواريس، وهو طالب جامعي تيموري شرقي يقيم بسيميرانغ، إثر جدال دار بين الطلاب وقوات الشرطة، التي أفيد أنها طلبت منهم وقف احتفال رأس السنة الذي كانوا يقيمونه، مدعية أنه يزعج المسلمين في شهر صيامهم. وأخِذ إليزيو سواريس إلى مقر الشرطة لاستجوابه حيث ضُرب على جنبه عدة مرات إلى أن انكسر أحد ضلوع جسده (لجنة حقوق الإنسان لتيمور الشرقية، المرجع R2/98 15/01/98).

٢٤ - وقد أبلغ المقرر الخاص المعني بالتعذيب، في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين (E/CN.4/1998/38 و Add.1)، اللجنة بأن "استمرار الادعاءات التي تلقاها وتماسكها يبرران استمرار اهتمامه بالموضوع". علاوة على ذلك، رأى المقرر الخاص أن استمرار عدم استعداد حكومة إندونيسيا لدعوته لزيارة تيمور الشرقية "يمكن تأويله على أنه يهدف إلى تلافي إجراء تقييم مباشر ومستقل للادعاءات".

٥ - المحاكمات غير العادلة

٢٥ - إن نمط سوء المعاملة لا ينتهي بتوجيه تهمة رسمية للأشخاص بارتكاب جناية. والمحاكمات السياسية في تيمور الشرقية لا تفي بالمعايير الدولية. ومن بين معايير عدم العدل الحرمان من الحصول على خدمات محامٍ مستقل، وعدم الكشف عن معلومات للمدعَى عليهم، واستخدام شهادات يحصل عليها بالتعذيب أو بدون حضور محامين ورفض الاستماع إلى شهود الدفاع. علاوة على ذلك، فإن القانون الجنائي لإندونيسيا، وخاصة المواد المتعلقة بـ "زرع الكراهية" التي تعاقب على الإعراب عن "الكراهية" للحكومة، غالبا ما تستخدم في تيمور الشرقية لسجن أفراد يشاركون في أنشطة سياسية سلمية.

٢٦ - ويوجد حاليا عدة تيموريين شرقيين رهن الاعتقال في انتظار محاكمتهم من أجل المشاركة في مظاهرات سلمية أو من أجل تورطهم المزعوم في المقاومة المسلحة أو الجبهة السرية، وذلك بالاقتران بمشاركتهم في المظاهرة للتعبير عن مشاغلهم للممثل الخاص للأمين العام يوم ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ وفي الاضطرابات التي حدثت لدى عودة الأسقف بيلو من احتفال تسليم جائزة نوبل للسلام يوم ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٢٧ - وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، حُكم بالإعدام على تيموريين شرقيين بعد أن تقرر أنهم أذنبوا بالمشاركة في كمين نُصب لشاحنة تنقل أفردا من قوات الأمن الإندونيسية. وهذه هي المرة الأولى

التي أصدرت فيها محاكم في تيمور الشرقية حكما بالإعدام منذ احتلال إندونيسيا لها في عام ١٩٧٥. وقد حوكم فرانسيسكو دا كوستا (٣٦ سنة) ولويس ماريا سيلفا (٥٧ سنة) في المحكمة المحلية بباوكاو. واتهما بالقتل وبأنشطة انفصالية وحيازة أسلحة نارية بصورة غير قانونية. ودافع عن الشخصين محامون عيَّنتهم المحكمة لأن أسرهم خشيت تعيين محاميها هي. وبالاستناد إلى منظمة العفو الدولية، فإن هذا الشاغل وغيره من الشواغل القديمة العهد المتصلة بالنظام القضائي الإندونيسي، تدعو إلى الخوف من ألا تكون محاكمتهما أوفت بالمعايير الدولية" ويوجد حاليا ٥٣ تيموريا شرقيا آخر على الأقل رهن الاعتقال ويواجهون المحاكمة من أجل تورطهم المزعوم في هجمات أثناء الانتخابات، في أيار/ مايو (منظمة العفو الدولية، ASA 21/90/97).

٦ - حالات الإعدام بلا محاكمة و "حالات الاختفاء"

٢٨ - أوصى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أثناء زيارته إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية في الفترة (من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، بمواصلة التحقيق في حادثة العنف التي جدت يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وطلب من حكومة إندونيسيا دفع تعويضات إلى أسر الضحايا. ورغم أن السلطات الإندونيسية اعترفت بالمسؤولية، فإن أسر الذين قـُتلوا في الحادثة لم تحصل على أي تعويض. ولم تـُبذل أية جهود جديدة لمعرفة مصير الذين ما زالوا مختفين. ومن شأن إظهار الحقيقة عما دار في الماضي وتأمين جبر مناسب للضحايا ولأسرهم أن يساهم بشكل كبير في الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي ودائم لمشكلة تيمور الشرقية.

٢٩ - إن ما يكتنف وفاة دافيد أليكس، الرجل الثاني في قيادة المقاومة المسلحة، في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، من غموض والتوضيحات الخلافية التي قدمتها مصادر رسمية مختلفة تبعث على الشك فيما إذا كان أعدم بإجراءات موجزة. وما زال مكان الأشخاص الخمسة الذين احتـُجزوا مع دافيد اليكس غير معروف.

٣٠ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، نقلت وكالة رويتر أن قرويين عثروا على جثث أربعة تموريين شرقيين وهي تطفو على مياه نهر. وذكر فرانسيسكو مارتنز دياس، وهو أحد زعماء المقاطعة المحليين لرويتر أن الأشخاص الأربعة كانوا من بين مجموعة تضم ثمانية أشخاص اختطفتهم من قرية كولينا يوم ٣ كانون الثاني/يناير مجموعة من المسلحين المجهولي الهوية، يعتقد أن لهم صلة بالجيش. ويبدو أن اثنين من الضحايا ماتوا تحت تأثير جروح أحدثتها طلقات نارية والاثنين الآخرين تحت تأثير جروح أحدثتها أدوات حادة.

٣١ - وقد أفاد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بأنه سجلت زيادة في عدد الأفراد المعتقلين بشبهة تورطهم في أنشطة تخريبية. "وفي معظم الحالات التي أبلغ بها الفريق العامل، ادعت المصادر أن الأفراد محبوسون حبسا انفراديا وأعربت عن خشيتها من احتمال تعرض الضحايا للتعذيب أو للاعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو للاعدام التعسفي. وتفيد المصادر أيضا

أن محاولات أفراد الأسر لتحديد أماكن وجود الأشخاص المختفين بالاستعلام عنها لدى موظفي الحكومة تبوء عادة بالفشل" (E/CN.4/1998/43).

٣٢ - وفي ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨، أفاد مركز حقوق الإنسان لتيمور الشرقية بأنه تلقى معلومات من مصادر موثوقة بأن تيموريين شرقيين، كوستوديو دا سليفر نونس قتل رميا بالرصاص على يد أفراد الأمن الاندونيسي في ٧ أيار/ مايو. وكان كوستوديو نونس موظفا عموميا سابقا. ويعتقد أنه تعرض قبل وفاته للاضطهاد من قبل قوات الجيش الاندونيسي للاشتباه في تورطه في المقاومة السرية التيمورية الشرقية. (لجنة حقوق الإنسان لتيمور الشرقية (UA/4/98).

٧ - انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد المرأة

٣٣ - المرأة في تيمور الشرقية معرضة بشكل خاص لانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بنوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي. وفي أغلب الأحيان، لا يجري الإبلاغ عن هذه الانتهاكات بسبب انعدام الرصد المستقل ولقلة احتمال إبلاغ ضحايا الاعتداء الجنسي عن حالاتهم. وكثيرا ما تتعرض النساء اللاتي يحتجزن لدى الشرطة أو الجيش للاعتداء الجنسي.

٣٤ - وقد كانت سالينا دا كوستا (٢٠ سنة) وأولغا كوينتا وامارال (١٩ سنة) من بين الشباب الـ ٣٣ المعتقلين بسجن باكورا لتورطهم المزعوم في المظاهرة التي جرت بفندق ماكهوتا في ديلي يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٧. وقد وردت ادعاءات بأن ثيابهما مزقت يوم اعتقالهما وتعرضتا للضرب المبرح وللاغتصاب من قبل أفراد الجيش الاندونيسي (لجنة حقوق الإنسان لتيمور الشرقية، التقرير نصف السنوي عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧).

٣٥ - وقد احتجزت ايناس امارال في فيكويكي في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، مع خمسة تيموريين شرقيين آخرين. ويدعى أنها كانت تحمل ذخيرة في كيس من الأرز لأفراد من جيش التحرير الوطني لتيمور الشرقية. ويفترض انها رهن الاعتقال في انتظار المحاكمة. وقد وجهت إليها تهمة حيازة ذخيرة بموجب أنظمة قانون الطوارئ التي غالبا ما تستخدمها الشرطة الاندونيسية لاعتقال المشتبه فيهم السياسيين عندما لا توجد أدلة قوية ضدهم. ومما يقوي المخاوف من أن تكون قد تعرضت للتعذيب أنه لا تتوفر لها إمكانية الاتصال بأسرتها ولم تلتق بممثلها القانوني إلا مرة واحدة منذ احتجازها (لجنة حقوق الإنسان لتيمور الشرقية UA/3/98).

٣٦ - وتتعرض بعض النساء للمضايقة لمجرد الاشتباه في تورط أحد أفراد أسرهن مع المقاومة المسلحة أو الجبهة السرية. وقد احتجز زوج بياتريس خيمينيس، دافيد دياس خيمينيس للاشتباه في أنه العقل المدبر وراء الهجوم على مقر اللواء المتنقل. وفي ٣ حزيران/يونيه ، أخذتها الشرطة وقيل لها إنها ستذهب لرؤية محامي زوجها. وأقتيدت في الواقع إلى مركز شرطة في كيمورو وجرى استجوابها. واطلق سراحها في ذلك

اليوم حوالي منتصف الليل ولكن يعتقد أنها ما زالت تتعرض للتخويف (لجنة حقوق الإنسان لتيمور الشرقية UA/12/97).

٨ - طلبات اللجوء بسفارات أجنبية في جاكارتا

٣٧ - التمس ٣٠ تيموريين شرقيين، خلال عام ١٩٩٧، اللجوء في عدة سفارات خارجية بجاكرتا. وسجل ٢٣ طلب لجوء قدمها تيموريون شرقيون منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وسمح لجميع من طلبوا اللجوء بسفارة النمسا يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ما عدا ستة، بمغادرة البلد وهم يقيمون الآن بالبرتغال. وقد رفضت السلطات الاندونيسية الإذن لأفالينو كويلهو دا سيلفا ورفاقه بمغادرة البلد، بسبب تورطه المزعوم في عمليات تفجير القنابل التي حدثت في أوائل ذلك الشهر في سيميرانغ . وقد تعرض جميع المعتقلين في ديلي وسيميرانغ بالاقتران بهذه الحادثة ، بمن فيهم شقيق افالينو، اديلينو كويلهو دا سيلفا، للتعذيب المفرط. والطريقة التي تعالج بها السلطات الاندونيسية قضيتهم تبعث على الخوف من أن يتعرض طالبو اللجوء بالسفارة النمساوية لخطر التعذيب أو "الاختفاء" ولن يحظوا على أية حال بمحاكمة عادلة لو غادروا السفارة.

٩ - التواجد العسكري المفرط

٣٨ - لتواجد إندونيسيا العسكري العارم أثر شديد على حالة حقوق الانسان وهو يتسبب بلا شك في توتر خطير حيث يجري تذكير السكان في جميع الأوقات بأنهم يعيشون تحت احتلال عسكري قمعي. وتفيد هيئة مراقبة حقوق الانسان بأن "القوات العسكرية الاندونيسية في تيمور الشرقية تضم قوات الشرطة العادية وقوات شرطة اللواء المتنقل، وقوات من كتائب المشاة الاندونيسية، ووحدات من القوات الخاصة الاندونيسية (الكوباسوس)، وكتيبة واحدة على الأقل من القوات الجوية، وقوات إقليمية محلية، ومجموعة متنوعة من القوات شبه العسكرية وشبكة واسعة من الاستخبارات. ... والعدد الحالي للقوات غير مؤكد. ففي عام ١٩٩٣، كان للجيش الاندونيسي ثماني كتائب في تيمور الشرقية ، يضم كل منها ٧٠٠ فرد. وسحبت اثنتان منها عام ١٩٩٥ ولكن استعيض بما هو أكثر عن أي تخفيض في عدد القوات بإنشاء كتائب محلية، وكذلك بتشكيلة متنوعة من المجموعات العسكرية وشبه العسكرية".

٣٩ - وتؤكد وزارة خارجية الولايات المتحدة التواجد العسكري الاندونيسي في تيمور الشرقية "المكثف بشكل لا مبرر له"، "والذي يصل في مجموعه إلى أكثر من ٠٠٠ ١٦ فرد. وتعتمد الحكومة ... أيضا على عصابات من الشباب ينظمهم ويديرهم الجيش، لتخويف المعارضين ومضايقتهم".

٤٠ - ويزيد تعيين تيموريين شرقيين في صفوف الجيش والمجموعات شبه العسكرية من حدة التوتر بين السكان ويخلق جوا من الريبة، مما يسفر في كثير من الأحيان عن اضطرابات وأعمال عنف تؤدي إلى مزيد من ردود الفعل من قوات الأمن. وهناك تخوف من أنه إذا لم تعالج المشاكل الأساسية المتصلة بحقوق الإنسان بصورة جدية، فإن هذا المناخ قد يؤدي إلى جعل الحالة تتسم بالتشدد في المواقف.

١٠ - الهجرة الإندونيسية الجماعية

٤١ - رغم أن إندونيسيا خفضت إلى حد كبير، في السنوات الأخيرة، برنامجها الرسمي للهجرة، يتواصل تدفق المهاجرين الإندونسيين إلى الإقليم وهم يتلقون دعما غير مباشر من الحكومة في شكل مساعدة إنمائية أو عقود مع القوات المسلحة أو الحكومة المحلية.

٤٢ - وتتسبب الهجرة الإندونيسية الجماعية، والاستبعاد من فرص العمالة (بما في ذلك الخدمة المدنية) وفرص التنمية في شعور بالاستياء لدى التيموريين الشرقيين، وخاصة لدى الجيل الأصغر سنا وهو الأكثر تأثرا بارتفاع مستويات البطالة السائدة في الإقليم (٦٣ في المائة بالاستناد إلى ريو خوميس وهو باحث تيموري شرقي وموظف عمومي سابق في تيمور الشرقية).

"يعد التهميش الاقتصادي للتيموريين الشرقيين، عن طريق مصادرة موارد الأرض بالقوة، وتركيز العملية الاقتصادية في يد الإندونيسيين، وقمع حقوق العمال واستغلال اليد العاملة الرخيصة أمرا أساسيا للهيمنة الاستعمارية. والسبب هـــو أن المستعمر عندمـــا يكون مهمشا اقتصاديا، فإنه يصبح شديد التبعية ولا حول له ويسقط بذلك بسهولة فريسة للقمع الاستعماري. وقد أصبح تواجد المهاجرين في الإقليم سياسة فعالة تستهدف تحطيم الوئام الاجتماعي والهوية الثقافية. وتصبح السيطرة الاستعمارية فعالة عندما ينقسم السكان المحليون ويفقدون قوتهم. (روي غوميـــس في "التنمية أو الاستعمار"، جامعة هلسنكي، ٢٨ و ٢٩ نيسان/إبريل ١٩٩٨.

١١ - المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة

٤٣ - أعطى السيد كوفي عنان دفعا جديدا للمحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة. وقد عين السفير جمشيد ماركر ممثلا شخصيا للأمين العام لمسألة تيمور الشرقية، ومنح ولاية تمثيله في جميع جوانب مساعيه الحميدة المتصلة بهذه المسألة، بما في ذلك المحادثات بين حكومتي البرتغال وإندونيسيا والمشاورات مع فئات تمثل جميع التيموريين الشرقيين. وفي الجولة التاسعة من المحادثات الثلاثية، اتفق جميع الأطراف على صيغة جديدة للمفاوضات اقترحها الأمين العام. وتنشئ الصيغة الجديدة عملية ذات شقين، تشمل المحادثات الثلاثية التي تتواصل من الآن فصاعدا على المستوى التشغيلي، والحوار الشامل فيما بين التيموريين الشرقيين. واتفق الأطراف أيضا على أن تشمل المحادثات الثلاثية المناقشة الحرة غير الرسمية لمجموعة كبيرة من القضايا. وتجري هذه المناقشات على أساس سري.

٤٤ - ورحبت البرتغال بمبادرة الأمين العام بعقد اجتماع مع رئيس وزراء البرتغال ونائب رئيس اندونيسيا على هامش الاجتماع الآسيوي الذي عقد في لندن، وهي مبادرة كان يمكن أن تعطي دفعا جديدا للمحادثات لو لم تصطدم بمعارضة اندونيسيا. ورغم ذلك، استطاع الأمين العام عقد اجتماعين منفصلين مع الوفدين البرتغالي والإندونيسي.

١٢ - الحوار الشامل فيما بين التيموريين الشرقيين

٤٥ - الهدف من هذا الحوار هو الإسهام في الجهود التي يبذلها الأمين العام عن طريق مناقشة حرة وغير رسمية لأفكار عملية، وهي جهود يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الحالة في تيمور الشرقية وأن تشجع على خلق جو إيجابي للمحادثات. واستضافت استراليا الاجتماعات الثلاثة للحوار التي عقدت حتى الآن من ٢ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ومن ١٩ إلى ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٦، ببورغ شلينينغ؛ ومن ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، كروماش)

٤٦ - وفي الاجتماع الثالث للحوار، أعرب المشاركون عن بالغ قلقهم إزاء تصاعد العنف في الإقليم وحثوا على اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. واقترح المشاركون أيضا تبادل الزيارات بين التيموريين الشرقيين من داخل الإقليم وخارجه.

١٣ - لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

٤٧ - أدى عدم تحقيق أي تحسن في حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى تقدم الاتحاد الأوروبي بمشروع قرار بشأن تيمور الشرقية في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد حظي مشروع القرار بتأييد قوي من جانب أعضاء مختلف المجموعات الإقليمية وشارك في تقديمه ما مجموعه ٣٤ بلدا. وخلافا للسنة السابقة، وافقت اندونيسيا، وقد أدركت أن التأييد لمشروع القرار آخذ في النمو بشكل أقوى، على التفاوض بشأن بيان للرئيس اعتمد في نهاية المطاف بتوافق الآراء.

٤٨ - ويتضمن هذا البيان عدة تعهدات من جانب حكومة إندونيسيا، تتعلق بوصول موظف برامج يعمل في ميدان حقوق الإنسان إلى تيمور الشرقية، ضمن إطار التعاون التقني المتفق عليه مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ وقرار حكومة إندونيسيا بدعوة الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي إلى زيارة تيمور الشرقية قبل انعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة. ويشدد بيان الرئيس أيضا على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بناءة من أجل تشجيع جو موات لإحراز المزيد من التقدم نحو إيجاد حل".

١٤ - الضغوط الدولية

٤٩ - في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اعتمد الاتحاد الأوروبي موقفا مشتركا بشأن تيمور الشرقية، يحدد من الآن فصاعدا سياسة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يتعلق بهذه المسألة. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي، من خلال هذا الموقف المشترك، عن تأييده للمحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة، وشجع على مواصلة الحوار فيما بين التيموريين الشرقيين ودعا حكومة اندونيسيا إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في الإقليم. وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، انضم ١٤ بلدا آخر إلى الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي[١].

٥٠ - وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد، في مذكرته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين تأييده، معربا عن أمله في أن يصبح من الممكن تحقيق "حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة

تيمور الشرقية، يحترم تماما حقوق الشعب التيموري الشرقي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ووفقا للمبادئ التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة". وأكد الاتحاد الأوروبي أيضا على الأهمية التي يوليها لمواصلة الحوار الشامل فيما بين التيموريين الشرقيين. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي مؤخرا أنه يُعد حاليا لزيارة تقوم بها عما قريب هيئة ثلاثية إلى تيمور الشرقية.

٥١ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارا بشأن الانتخابات في إندونيسيا والحالة في تيمور الشرقية. وأدان البرلمان الأوروبي انعدام الديمقراطية في الانتخابات التي اعتبرها "مهزلة"، ودعا السلطات الإندونيسية إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وحظر التشريعات التي تقيد الحقوق السياسية وحرية الاجتماع والتعبير. وكرر البرلمان الأوروبي أيضا تأكيد دعمه للقوى الديمقراطية التي تناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في إندونيسيا وفي تيمور الشرقية. وأنشأ عدة أعضاء في البرلمان الأوروبي فريقا معنيا بتيمور الشرقية لتنفيذ وتنسيق إجراءات البرلمان المتعلقة بهذه المسألة، بغية ضمان ممارسة شعب تيمور الشرقية لحقه في تقرير المصير.

٥٢ - وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، ناقش مجلس الاتحاد الأوروبي الحالة في إندونيسيا والآثار المترتبة على الوضع الراهن بالنسبة لتيمور الشرقية. ودعا السلطات الإندونيسية إلى التعاون بشكل بنّاء مع الجهود المبذولة تحت إشراف الإمين العام لإيجاد حل دائم وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية وكذلك مع الهيئة الثلاثية التابعة للاتحاد الأوروبي في الزيارة التي من المقرر أن تقوم بها. واعترف أيضا بالأهمية الخاصة للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى تيمور الشرقية.

٥٣ - وفي مؤتمر قمة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية[٢] الذي عُقد بسان سلفادور داباهيا، البرازيل، يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، أكد الوزراء من جديد تأييدهم لتقرير شعب تيمور الشرقية لمصيره ورحبوا بمنح جائزة نوبل للسلام للأسقف بيلو، وخوزيه راموس هورتا. وأعربت الجماعة أيضا عن ارتياحها ودعمها للصيغة الجديدة للمحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة ومواصلة الحوار فيما بين التيموريين. وأخيرا أعربت الجماعة عن قلقها إزاء تفاقم حالة حقوق الإنسان في الإقليم ودعت إندونيسيا إلى التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٥٤ - ورحب مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي السابع[٣] بالجهود التي يبذلها الأمين العام مجددا لإعطاء دفع جديد للحوار، من أجل إيجاد تسوية لمشكلة تيمور الشرقية وفقا للمعايير والمبادئ الدولية.

٥٥ - وأعرب أعضاء آخرون في المجتمع الدولي، مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا عن مشاغلهم ودعمهم لمحنة شعب تيمور الشرقية. وقد نُقل هذا الدعم بطرق مختلفة، بما في ذلك إعادة النظر في سياسات تصدير الأسلحة، ووقف برامج التعاون العسكري مع إندونيسيا، والتعبير عن الدعم للمحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة ومواصلة الحوار فيما بين

التيموريين، وإثارة مشكلة تيمور الشرقية مع السلطات الإندونيسية والدعوة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين، بمن فيهم زانانا غوسماو.

٥٦ - ورغم تصاعد الضغوط الدولية، اختارت إندونيسيا حتى الآن التمسك بموقف صلب. ونتيجة لذلك، لم يسجل أي تحسن للحالة في تيمور الشرقية. ومن المؤمل أن تتيح استقالة الرئيس سوهارتو فرصة لإجراء إصلاح سياسي حقيقي وأن تنتهز فرصة هذه الفترة الانتقالية لتشجيع إيجاد حل سياسي سريع لمسألة تيمور الشرقية. وتبين التصريحات التي أدلى بها زعماء بارزون من المعارضة يشيرون فيها إلى ضرورة أخذ إجراء استفتاء في تيمور الشرقية في الاعتبار، أن "اندماج" تيمور الشرقية مع إندونيسيا ليس أمرا لا رجعة فيه أو أمرا يُجمع الرأي العام الإندونيسي على تأييده.

٥٧ - ويتشرف الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة بأن يطلب تعميم هذه المذكرة الشفوية بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٨٨ و ٩٣ من القائمة الأولية.

الحواشي

(١) استونيا، وآيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ولختنشتاين، والنرويج، وهنغاريا.

(٢) أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا بيساو وموزامبيق.

(٣) الأرجنتين، وأسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.